



PRO JUSTICE  
مع العدالة



## 10 اللواء طلال مخلوف



التحق طلال مخلوف منذ مرحلة مبكرة في الجيش السوري، وترقى في الرتب والمناصب بسرعة كبيرة نتيجة لانتمائه إلى عائلة مخلوف التي تنحدر منها أبنسة مخلوف والدة بشار الأسد، بالإضافة إلى قربيه من باسل الأسد حيث انتسب معه لدورة المهندسين القياديين.

ومع اندلاع الثورة السورية عام ٢٠١١؛ كان طلال مخلوف قائداً للواء «١٠٥ حرس جمهوري» برتبة عميد، وهو لواء هجومي من ألوية الحرس الجمهوري، وكان له دور بارز في عمليات قمع وقتل المحتجين العزل المشاركين في المظاهرات السلمية والاعتصامات بدوما وحريستا في ريف دمشق، وكذلك في نوى بمحافظه ردها.



ونتيجة لسجله الإجرامي، فقد ورد اسم طلال مخلوف في تقرير منظمة «هيومن رايتس ووتش» و«Human Rights Watch»، الصادر بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٥ تحت عنوان «بأي طريقة! مسؤولية الأفراد والقيادة عن الجرائم ضد الإنسانية في سوريا»، وبحسب شهادات مقاتلين من «اللواء ١٠٥» الذي كان يقوده طلال مخلوف، فإنه قد أمر بإطلاق النار على المتظاهرين، ومن الأمثلة على أوامر القتل التي وثقتها «هيومن رايتس ووتش»:

«أحمد»، جندي من الحرس الجمهوري، كان متمركزاً بدوما في نيسان ٢٠١١، والذي أكد أن العميد طلال مخلوف قائد اللواء «١٠٥ حرس جمهوري»، أعطى وحده أوامر شفوية بـ «وقف المظاهرات وإطلاق النار إذا رفض الناس التفرق». [٥٢]

«جمال»، جندي آخر من اللواء «١٠٥»، والذي أكد بدوره أن العميد طلال مخلوف أعطى أوامر شفوية بـ «إطلاق النار على المتظاهرين»، قائلاً: «في ٢٧ آب كنا على مقربة من مشفى الشرطة في حريستا. تقدمنا نحو حوالي ١٥٠٠ متظاهر مطالبين بالإفراج عن متظاهر مصاب كان داخل المستشفى، كانوا يرفعون أغمان الزيتون، ولم تكن معهم أسلحة. كان هناك نحو ٣٥ جندياً من الجيش وحوالي ٥٠ عنصراً من المخابرات عند نقطة التفتيش، كان معنا أيضاً سيارة جيب عليها مدفع آلي. عندما اقترب المتظاهرون لمسافة تقل عن ١٠٠ متر، فتحنا النار. سبق وتلقينا أوامر بأن نعمل هذا من العميد. أصيب خمسة متظاهرين بالرصاص، وأعتقد أنه قد مات واحد أو اثنين منهم».

وفي قائمة العقوبات التي أصدرتها سويسرا نهاية عام ٢٠١١، كان طلال مخلوف من ضمن ١٩ شخصية عسكرية ومدنية، كما أنه خاضع لعقوبات رديفة من قبل الاتحاد الأوروبي نتيجة الجرائم التي ارتكبتها أو شارك في ارتكابها بحق المدنيين.

كما يخضع اللواء طلال مخلوف لعقوبات من الحكومة البريطانية منذ عام ٢٠١٥، وكذلك «لعقوبات الخزانة الأمريكية» منذ بداية عام ٢٠١٧ بالإضافة، وذلك في قائمة نشرتها الخزانة الأمريكية تضم ١٧ مسؤولاً في النظام السوري، وستة كيانات أخرى تتبع للنظام السوري، لدورها في ارتكاب النظام السوري لجرائم وحشية ضد أبناء الشعب السوري.



وتشير المصادر إلى استخدام مستودعات اللواء «١٠٥» الذي كان يقوده طلال مخلوف من أجل تخزين مواد كيميائية من «المعهد ١٠٠٠» التابع للبحوث العملية، حيث تم نقل مواد كيميائية على مدار أسبوع قبل قدوم المراقبين الدوليين إلى سوريا من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢١١٨، في نيسان ٢٠١٣.

ولطلال مخلوف دور بارز في إبرام صفقات السلاح التي تم استخدامها ضد المدنيين العزل، حيث كشفت مصادر عسكرية عن قيامه بإبرام صفقة سلاح أمريكية الصنع من أوكرانيا نهاية عام ٢٠١٤، وذلك عن طريق ضابط في وزارة الدفاع الأوكرانية يسمى Peter Mehed، حيث تم شحن تلك الأسلحة إلى سوريا عبر ميناء أوديسا، ويمكن الاطلاع على كامل التقرير باللغة الأوكرانية، وعلى المستندات المتعلقة به في نهاية هذا التقرير.

وفي مطلع كانون الثاني ٢٠١٦، عُين اللواء طلال مخلوف قائداً للحرس الجمهوري خلفاً للواء بديع حسن علي، حيث كان اللواء طلال نائباً له في الفترة السابقة، وكان للحرس الجمهوري تحت قيادته الدور الأبرز في المجازر التي ارتكبت بحلب الشرقية، حيث قام عقب بسط السيطرة عليها بمنح كل جندي شارك في المعركة مكافأة مقدارها ٥٠ ألف ليرة سورية، وخاصة في مناطق بني زيد والليرمون والكاستيل، وكذلك للجنود الذين قاتلوا في ميدعا وحوش الفارة بغوطة دمشق.

كما شاركت قوات الحرس الجمهوري تحت قيادته في الجرائم والانتهاكات التي وقعت أثناء حملة النظام للسيطرة على وادي بردى وعلى الغوطة الشرقية، ويتحمل اللواء طلال كافة الجرائم التي ارتكبتها اللواء «١٠٥» بشكل خاص والحرس الجمهوري بشكل عام طوال فترة قيادته لهما، حيث قُتل الآلاف وشرذم مئات الآلاف من أبناء حلب وحمص ودمشق وريف دمشق في الغوطة الشرقية والغوطة الغربية ووادي بردى.



PRO JUSTICE  
مع العدالة

#لا\_شرعية\_للجنة